الأمم المتحدة

E/AC.51/2004/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 April 2004
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والأربعون
٧ حزيران/يونية - ٢ تموز/يولية ٢٠٠٤
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل البرنامجية: التقييم

الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج السكان

مذكرة من الأمين العام**

وفقا لأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طي هذا تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التقييم المتعمق لبرنامج السكان (E/AC.51/2001/3). وقد استعرضت هذا التقرير الإدارات والمكاتب المعنية. ويحيط الأمين العام علما بالنتائج التي خلص إليها التقرير ويوافق على توصياته.

* E/AC.51/2004/1.

** تأخر تقديم هذا التقرير لإتاحة الفرصة لاستعراض التعليقات التي وردت من الشركاء ومستعملي خدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

100504 100504 04-31230 (A)

مرفق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج السكان

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا للمقرر الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين باستعراض تنفيذ توصياتها بعد مرور ثلاث سنوات على اتخاذ قرارات في شأن التقييمات المتعمقة.

ويستخلص من الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات أن شعبة السكان (الشعبة) التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اتخذت تدابير كافية لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن التقييم السكاني. ونتيجة للتدابير المتخذة منذ عام ٢٠٠١، فقد حسنت الشعبة جودة نواتجها من خلال توضيح طرائقها وفرضياتها. واتبعت نهجا متعددة التخصصات لتحليل أوجه الترابط بين السكان وجوانب التنمية الأخرى من قبيل البيئة والتعليم وأقامت في غضون هذه العملية مزيدا من التعاون مع شعب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ومع سائر مكاتب منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها.

واتخذت شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، المسؤولة عن مساعدة البلدان في إدارة وصون نظم السجل المدني والإحصاءات الحيوية، خطوات هامة لبناء قدرات وطنية في هذه المجالات. وتسهم هذه الجهود بدورها في زيادة موثوقية البيانات الديموغرافية القطرية التي تستخدمها شعبة السكان في إعداد إسقاطاتها وتقديراتها السكانية. واتخذت اللجان الإقليمية هي الأخرى، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات، تدابير لبناء خبرة وطنية بطرائق إعداد الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية، بما في ذلك جمع البيانات.

واتخذت شعبة السكان تدابير كافية لزياد النشر المجاني لنواتجها على موقعيها بالإنترنت. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية: (أ) وجود قدر من الازدواجية بين موقع الشعبة وموقع شبكة المعلومات السكانية؛ و (ب) تناقص قدرة الربط الشبكي لشبكة المعلومات السكانية نتيجة إلغاء وظيفة المنسق وركود نشاط اللجنة الاستشارية للشبكة. وتحرص الشعبة على أن يكون كل من موقعيها على الإنترنت مكملا للموقع الآخر وعلى ألا تكون هناك أي ازدواجية في المهام أو الملاك فيما يتعلق بصون الموقعين، إلا أن عليها أن تنظر مستقبلا في حاجة مستعملي البيانات الديموغرافية إلى الربط الشبكي وأن تعمل بشكل أوثق مع إدارة شؤون الإعلام لتيسير بيع منشوراتها.

ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التي أدمجت في السنوات العشر الماضية أنشطتها السكانية ضمن برامج أوسع للتنمية الاجتماعية، اتخذت تدابير لمساعدة البلدان في تضمين خططها وسياساتها الإنمائية بعدا سكانيا وذلك عن طريق نشر نماذج محاكاة حاسوبية ومن خلال المنشورات والحلقات التدريبية. وتزايد مستوى التبادل بين اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجالات طرق العمل وإجراءاته واشتراكهما معا في المؤتمرات وأفرقة العمل المعنية بالقضايا الناشئة. ومن النتائج السلبية لهذا الإدماج انخفاض الموارد البشرية المخصصة للعمل السكاني وانخفاض القدرة على إجراء بحوث ديموغرافية وجمع البيانات الأساسية. ونجحت لجان إقليمية متعددة في الحصول على مساهمات من الحكومات ومؤسسات البحوث لتوفير الدعم اللازم لعقد المؤتمرات السكانية وإجراء البحوث. ومع ذلك، لم يكن باستطاعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا سد الثغرة التي أوجدها انخفاض موارد الميزانية العادية و/أو الأموال الخارجة عن الميزانية التي يسهم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وحدث تقدم واضح في تنفيذ كثير من توصيات لجنة البرنامج والتنسيق. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن البرنامج الفرعي ينبغي أن يواصل تركيزه بدرجة كبيرة على أوجه التفاعل المعقدة الدينامية بين السكان والفقر والبيئة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. وثمة وعي متزايد لأهمية البعد السكاني في صوغ السياسات الاجتماعية على الصعيد الوطني ولكن قل الاهتمام بالبحوث الديموغرافية الأساسية، وبخاصة على الصعيد الإقليمي، بسبب التحول في أولويات الصناديق والبرامج وانخفاض موارد الميزانية العادية في اللجان الإقليمية. ويعد توفير البحوث والبيانات المتعلقة بالاتجاهات الديموغرافية، من منطلقات تجريبية عملية، أمرا قيما للغاية في توجيه عملية وضع السياسات السكانية الوطنية، ومن ثم فمن المهم أن توفر الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص الدعم المالي لخطة البحوث السكانية من أجل تعويض انخفاض الموارد المشار إليه أعلاه.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٥
ثانيا – النتائج	٤-٥٦	٥
ألف – تعزيز أعمال البرنامج المركزي في مجالات جمع البيانات وتحليلها ومدى شمولية المعلومات	٥-٢٨	٦
بـاء – نشر المعلومات	٢٩-٣٧	١٢
جيم – أنشطة اللجان الإقليمية	٣٨-٥٥	١٦
دال – الاستعراض الحكومي الدولي	٥٦	٢٢
ثالثا – استنتاجات	٥٧-٦٠	٢٢

أولا – مقدمة

١ – في الدورة الحادية والأربعين، المعقودة في ٢٠٠١، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التقييم المتعمق للسكان (E/AC.51/2001/3) وأيدت جميع التوصيات الإحدى عشرة الواردة في تقرير التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بأن تحسن شعبة السكان عملها في ستة مجالات تشملها ستة توصيات إضافية للجنة، وهي، بحسب اللجنة، التوصيات (أ) إلى (و)[1] وبهذا فقد اعتمدت اللجنة ١٧ توصية. ويتضمن هذا التقرير نتائج الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات و يراد به معرفة مدى تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها اللجنة قبل ثلاث سنوات.

٢ – وتتولى تنفيذ برنامج السكان شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتتولى الشعبة تقديم الدعم الموضوعي إلى لجنة السكان والتنمية، ورصد الاتجاهات والسياسات السكانية، وأعمال التحليل وإعداد إسقاطات البيانات الديموغرافية والنشر. وينفذ البرنامج أيضا على الصعيد الإقليمي بواسطة اللجان الإقليمية.

٣ – ويقوم هذا الاستعراض على ما يلي: (أ) المعلومات التي قدمتها الشعبة واللجان الإقليمية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، ويرصد هذه العملية مكتب خدمات الرقابة الداخلية مرتين في السنة؛ و (ب) استعراض أجري في مطلع ٢٠٠٤ لما يتصل بالموضوع من وثائق تم تلقيها من الشعبة واللجان الإقليمية؛ و (ج) دراسة استقصائية أجريت في أواخر ٢٠٠٣ لمختلف وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية بالقضايا السكانية.

ثانيا – النتائج

٤ – نظرا إلى أن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الإضافية (انظر الفقرة ١ أعلاه) تعرضت لقضايا عديدة تناولها تقرير التقييم، تتضمن فروع التقرير أدناه تجميعا للتوصيات بحسب مواضيع البرامج وذلك لتسهيل استعراض تنفيذها من قبل اللجنة ولتفادي أي تكرار، على نحو ما هو وارد أدناه.

تجميع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بحسب مواضيع البرامج

موضوع البرنامج	استعراض تنفيذ التوصيات	استعراض تنفيذ توصيات اللجنة الإضافية
ألف – تعزيز أعمال البرنامج المركزي في مجالات جمع البيانات وتحليلها ومدى شمولية المعلومات	١ – تحسين مدى شمولية ما يقدم إلى لجنة السكان والتنمية من معلومات عن الأنشطة السكانية	(أ) استخدام بيانات قطرية موثوقة (ب) مساعدة البلدان في تعزيز نظم جمع البيانات المعتادة
	٢ – تحسين نوعية وفائدة نواتج الشعبة ٥ – التمويل	(ج) إدخال منظور الفقر في إطار بعض تحليلات شعبة السكان
	٦ – النهج المتعددة التخصصات لتناول المسائل السكانية	(د) إدخال بُعد البيئة الهام في بحوث الشعبة
باء – نشر المعلومات	٩ – إدماج المسائل الجنسانية في صلب الأنشطة ٤ – مستقبل شبكة المعلومات السكانية ٣ – المنشورات المطبوعة المتعلقة بالسكان	(هـ) تنسيق الجهود لرعاية موقعي الإنترنت (موقع شبكة المعلومات السكانية وموقع الشعبة السكانية) منعا لأي ازدواجية
جيم – أنشطة اللجان الإقليمية	٧ – تقييم عملية إعادة التشكيل في اللجان الإقليمية ٨ – زيادة تبادل الخبرات ١٠ – التماس تمويل من خارج الميزانية للأنشطة السكانية للجان الإقليمية	(و) نشر المعلومات بطريق الإنترنت حتى لا تكون المنشورات المبيعة المصدر الوحيد المتاح للمعلومات
دال – الاستعراض الحكومي الدولي	١١ – استعراض لجنة السكان والتنمية لتقرير التقييم وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ذات الصلة	

ألف – تعزيز أعمال البرنامج المركزي في مجالات جمع البيانات وتحليلها ومدى شمولية المعلومات

التوصية ١

تحسين مدى شمولية ما يقدم إلى لجنة السكان والتنمية من معلومات عن الأنشطة السكانية

يمكن أن تنظر لجنة السكان والتنمية في الحاجة إلى تقرير شامل موجز وتقرر طبيعته ونطاقه وتواتر تقديمه فضلا عن ترتيبات إعداده على أساس اقتراح تعده شعبة السكان بعد التشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات المتخصصة والصناديق والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية.

٥ – ولم تعد الشعبة اقتراحا بوضع تقرير شامل لأنها اعتقدت أن المسألة حسمت في ١٩٩٥ عندما قررت لجنة السكان والتنمية أن تكتفي بالتقارير الشفوية كبديل عن التقرير

المكتوب. ومع ذلك، فقد أحيط مكتب اللجنة علما بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية الآنفة الذكر في اجتماع مكتب اللجنة المعقود بين الدورات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ومرة أخرى في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة السكان والتنمية في ٢٠٠٢. وسوف تستعرض اللجنة احتياجاتها من الوثائق في دورتها السابعة والثلاثين تحت بند جدول الأعمال المعنون ''استعراض طرائق عمل لجنة السكان والتنمية''.

٦ - ولم تقم الشعبة بإعداد اقتراح، حسب التوصية، استناداً إلى أساس منطقي سليم. ومع ذلك، ستتاح للجنة الفرصة لإعادة دراسة مدى احتياجها إلى الوثائق في دورتها السابعة والثلاثين، التي تعقد في الأسبوع الأخير من آذار/مارس ٢٠٠٤.

التوصية ٢

تحسين نوعية وفائدة نواتج الشعبة

ينبغي لشعبة السكان أن تقدم في المنشورات المقبلة بيانات واضحة عن المنهجية والافتراضات التي تستند إليها تقديراتها وإسقاطاتها، وأن تقدم مزيدا من التفسير للنتائج، بما في ذلك تحديد القضايا الناشئة بشكل أقل تقنية وأيسر للمستعمل.

٧ - في ضوء هذه التوصية، اعتمدت الشعبة ممارسة إصدار موجزات تنفيذية، تتضمن نتائج دراساتها والنقاط البارزة الواردة في منشوراتها بشكل أقل تقنية وأيسر للمستعمل. وقد تضمنت جميع الوثائق والمنشورات التي استعرضها مكتب خدمات الرقابة الداخلية فرعاً عن المنهجية. وتضمن منشور ''التوقعات السكانية في العالم، تنقيح عام ٢٠٠٢''، الذي نشر في عام ٢٠٠٣، فرعاً يوضح التغييرات والتعديلات التي أدخلت على الإجراءات التي اتبعت في تنقيح عام ٢٠٠٠. وأفردت دراسة بعنوان ''أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)''، نشرت في عام ٢٠٠٣، فصلاً كاملاً لمختلف المنهجيات المستخدمة في دراسة أثر الإيدز وحددت المجالات التي يلزم فيها إجراء مزيد من البحوث في المستقبل. ويفرد ''تقرير الهجرة الدولية، ٢٠٠٢''[٢] فصلاً للتعاريف ومصادر البيانات والمنهجيات، ويتضمن منشور ''آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠٠١''، فصلاً عن الإجراءات المستخدمة في إعداد تقديرات وإسقاطات عدد سكان المناطق الحضرية والتجمعات الحضرية، يوضح الأساليب المستخدمة في إعداد التقديرات والإسقاطات. وفي عام ٢٠٠٢، قامت الشعبة أيضاً بنشر تقرير عن أساليب تقدير عدد الوفيات بين الراشدين.

٨ - وذكر معظم المستعملين الرئيسيين لنواتج الشعبة الذين استجابوا للدراسة الاستقصائية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الشعبة أوضحت الافتراضات التي تقوم عليها

تنقيحات عام ٢٠٠٢ لمنشور ''التوقعات السكانية في العالم'' والمنهجية المستخدمة في منشوراتها الأخرى. إلا أن بعض المجيبين أشاروا إلى أن ثمة حاجة إلى زيادة توضيح الأسباب التي أدت إلى تغيير معدلات الخصوبة لبلدان معينة بالمقارنة بتنقيح عام ٢٠٠٠. وتأخذ بعض الإسقاطات التي وضعتها الشعبة في الاعتبار زيادة احتمالات الوفاة التي سيتعرض لها بعض السكان، وبخاصة بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واقترح أحد المجيبين، مع تسليمه بحجم المهمة التي ينطوي عليها تضمين الإسقاطات متغيرات مختلفة للوفيات لكل بلد، أنه سيكون من المفيد أن تقوم الشعبة بتوفير حسابات توضيحية تبين أثر الاتجاهات البديلة للوفيات في المستقبل الناتجة بسبب عوامل غير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التوصية ٢ قد نفذت بصورة مرضية.

التوصية ٥

التمويل

ينبغي لشعبة السكان أن تقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان والمؤسسات والمانحين الآخرين اقتراحات ببحوث في مجالات الخصوبة والصحة الإنجابية والشيخوخة والهجرة الدولية والسكان والتنمية للنظر فيها.

١٠ - قدمت الشعبة مقترحات للبحث إلى المنظمات المانحة بغرض التمويل. وفي عام ٢٠٠١، تلقت الشعبة دعماً من مؤسسة ماك آرثر بشأن التحول في الخصوبة ومن المعهد الوطني المعني بالشيخوخة التابع للولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشروع بحثي.

١١ - وفي حين يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الشعبة قد اتخذت خطوات لتنفيذ التوصية ٥، فإنها ينبغي أن تواصل جهودها في هذا المجال.

التوصية ٦

النهج المتعددة التخصصات لتناول المسائل السكانية

لمواصلة تحسين نوعية التقديرات والإسقاطات ولزيادة فهم العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية ولتعزيز الصلات الموضوعية بين مختلف الأقسام، ينبغي لشعبة السكان أن تكون فرق عمل أو تضع مشاريع مشتركة وأن تشجع النهج المتعددة التخصصات لدعم التعاون بين الشعبة والوحدات الأخرى في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبرامج والوكالات الأخرى، بما في ذلك التعاون في مجال المساعدة التقنية.

١٢ - فيما يتعلق بضرورة قيام الشعبة باعتماد نهج مشتركة بين التخصصات وتشكيل فرق عمل مشتركة، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه قد استخدمت نهج مشتركة بين التخصصات، ولا سيما في عمل الشعبة المتصل برصد الاتجاهات والسياسات السكانية. وقد استخدمت هذه النهج المشتركة بين التخصصات بغرض القيام، على سبيل المثال، باستطلاع العلاقات بين السكان والبيئة وبين السكان والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذه الدراسات، كما في غيرها من الدراسات المعنية بالشيخوخة والهجرة، تعاونت الشعبة مع شعب أخرى في الإدارة، وكذلك مع مكاتب ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وتعاونت الشعبة مؤخراً، في عام ٢٠٠٣، مع المعهد الدولي للإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الترابط بين السكان والتعليم والتنمية، وأسفر هذا التعاون عن إصدار منشور للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣[٣]. وفي عام ٢٠٠٣، نظمت الشعبة أيضاً الاجتماع التنسيقي الثاني المعني بالهجرة الدولية، الذي قام بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالهجرة الدولية، وبخاصة القضايا الاقتصادية مثل التحويلات، والقضايا الاجتماعية مثل الاتجار بالبشر، والقضايا السياسية مثل الأمن. وتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاجتماع في مواصلة التعاون فيما بين جميع مكاتب منظومة الأمم المتحدة النشطة في مجال الهجرة الدولية، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. وقد اعترفت الجمعية العامة بقيمة هذا النشاط، كما يتبين من قرارها ٢٠٨/٥٨ الذي اتخذته مؤخرا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والذي شجعت فيه الجمعية الشعبة على مواصلة عقد اجتماعات مماثلة بشأن الهجرة الدولية.

١٣ - وقد أعربت لجنتان من اللجان الإقليمية التي علّقت على تعاونها مع الشُعبة عن ارتياحها لذلك التعاون، في حين أعربت لجنة أخرى عن رأي مفاده أن التعاون خلال السنتين الماضيتين كان محدودا وأشارت إلى ضرورة زيادة التعاون لتحليل أوجه الترابط بين عدد السكان والفقر على الصعيد الإقليمي.

١٤ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الشعبة، قد نفّذت التوصية ٦ عموما. ومن المتوقع زيادة تعزيز التعاون مع اللجان الإقليمية في المستقبل.

التوصية ٩

إدماج المسائل الجنسانية في صلب الأنشطة

ينبغي تقسيم الإسقاطات الحضرية لشعبة السكان حسب نوع الجنس والسن إذا سمحت الموارد بذلك.

١٥ - أفادت الشعبة بأنها ستكون مستعدة لتنفيذ التوصية إذا توفرت الموارد. إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن. ولا يوجد أي دليل يفيد بأن الشعبة اتخذت الإجراء المطلوب بإحداث تغييرات عن طريق الميزنة.

توصيات إضافية للجنة البرنامج والتنسيق

التوصية (أ)

ينبغي أن تعمل شعبة السكان على تحسين عملها باستخدام بيانات قطرية موثوقة.

١٦ - دأبت الشعبة باستمرار على محاولة استخدام أكثر البيانات القطرية المتاحة موثوقية، سواء عند قيامها بتنقيح تقديرات وإسقاطات عدد سكان العالم كل سنتين أو في دراساتها الأخرى. وتتعاون شعبة السكان مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية، وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية لضمان أن تتاح لها إمكانية الحصول على أحدث البيانات الموثوقة المتاحة. وترد في الفقرات من ١٨ إلى ٢١ أدناه مناقشة للإجراءات الجديدة التي اتخذت خلال فترة التقرير.

١٧ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الشعبة قد نفّذت التوصية (أ) الإضافية للجنة.

التوصية (ب)

ينبغي أن تعمل شعبة السكان على تحسين عملها عن طريق مساعدة البلدان على تعزيز أنظمتها المتعلقة بالعمليات الاعتيادية لجمع البيانات.

١٨ - تقع هذه المهمة تحت مسؤولية قسم الإحصاءات الديمغرافية التابع لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة والوحدات الإحصائية في مختلف اللجان الإقليمية.

١٩ - وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها السادسة والعشرين، المعقودة في عام ١٩٩١، البرنامج الدولي للتعجيل بتحسين نظم إحصاءات الأحوال المدنية والسجل المدني. ويتمثل هدف هذا البرنامج في مساعدة البلدان التي تفتقر إلى نظام للسجل المدني أو يوجد بها هذا النظام بصورة غير مكتملة على أن تنشئ بأسلوب منسّق القدرة على تشغيل وصيانة النظم الأساسية للسجل المدني والإحصاءات الحيوية. ووفقا لذلك، قدمت شعبة الإحصاءات توجيهات فنية إلى البلدان وشجعتها على الاضطلاع ببرامج ذاتية الاستدامة لتعزيز نظمها للسجل المدني والإحصاءات الحيوية، مع التركيز على الجهود الوطنية والالتزام الحقيقي

بالإصلاح على المدى الطويل. وقُدمت التوجيهات الفنية من خلال المنشورات والتدريب وعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء.

٢٠ - وما برحت بعض اللجان الإقليمية تضطلع أيضا بأنشطة في مساعدة البلدان على تعزيز أنظمتها الاعتيادية لجمع البيانات. وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، خدمات استشارية إلى البلدان لبناء قدرة وطنية على تحسين جمع البيانات المتعلقة بالسكان. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ في طوكيو، وهو معهد إقليمي تابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بتنظيم برامج تدريبية بصفة منتظمة تتضمن المفاهيم والأساليب المتصلة بالإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية. وستتضمن أنشطة تلك اللجنة في المستقبل تقديم مساعدات إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة بشأن قياس الإعاقة.

٢١ - ويقدم الفريق المعني بالإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مساعدات لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية ووضع منهجيات مشتركة لهذا الغرض في منطقة اللجنة. ونظِّمت في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ سلسلة من حلقات العمل بشأن موضوعات تنظيم وتنسيق منهجيات تعدادات السكان، بما في ذلك المفاهيم والتعاريف، فضلا عن تجهيز البيانات باستخدام التقنيات الحديثة. وكان هناك تركيز على أهمية جمع بيانات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب لكي تكون أساسا للسياسات الاجتماعية - الاقتصادية.

٢٢ - ويعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التوصية (ب) الإضافية للجنة قد نفِّذت بصورة كافية من قِبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبعض اللجان الإقليمية.

التوصية (ج)

ينبغي أن تعمل شعبة السكان على تحسين عملها عن طريق إدراج موضوع الفقر في بعض أعمالها التحليلية.

٢٣ - أدرجت الشعبة مؤشرات الفقر في مصرف البيانات التابع لها والمتعلق بموارد السكان والبيئة والتنمية لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، وتقوم بإدراج الجوانب المتعلقة بالفقر، عندما يكون ذلك ملائما، في دراساتها الموضوعية الأخرى.

٢٤ - وفي حين ذكر معظم المجيبين على الدراسة الاستقصائية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الشعبة قد ضمّنت تحليلها تركيزا ملائما على الفقر، فإن عددا من المجيبين لم يكونوا على علم بذلك أو أعربوا عن ضرورة إجراء المزيد من التحليلات للتفاعلات المعقدة بين ديناميات السكان والفقر، وبخاصة على الصعيد الإقليمي.

٢٥ - ويعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الشعبة قد بذلت جهدا لتنفيذ التوصية (ج) الإضافية للجنة ولكن عليها أن تجري مزيدا من التحليلات للتفاعلات المعقدة بين ديناميات السكان والفقر، ربما بالتعاون مع اللجان الإقليمية.

التوصية (د)

ينبغي أن تعمل شعبة السكان على تحسين عملها بشأن إدراج البعد الهام المتعلق بالبيئة في أبحاثها.

٢٦ - واتفق معظم المجيبين على الدراسة الاستقصائية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على أنه حدث تحسن في هذا المجال.

٢٧ - وأصدرت شعبة السكان المواد التالية خلال عام ٢٠٠١ بشأن السكان والبيئة والتنمية: السكان والبيئة والتنمية: تقرير موجز[٤]؛ ورصد سكان العالم: السكان والبيئة والتنمية[٥]؛ ورسوم بيانية جدارية بشأن السكان والبيئة والتنمية. وفي عام ٢٠٠٢، أنشأت الشعبة مصرف بيانات بشأن السكان والموارد والبيئة والتنمية.

٢٨ - ويعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الشعبة قد بذلت جهدا مرضيا لتنفيذ التوصية (د) الإضافية للجنة.

باء - نشر المعلومات

التوصية ٣

المنشورات المطبوعة المتعلقة بالسكان

ينبغي أن تتألف منشورات الأمم المتحدة المطبوعة المتعلقة بالسكان مما يلي:

(أ) منشورات تصدر بوصفها منشورات للبيع باعتبارها سجلا أو لأسباب غير تجارية أخرى، وهذه ينبغي أن يستمر طبعها بكميات صغيرة. ويمكن إصدار نفس هذه المعلومات علاوة على ذلك بالاستنساخ أو في طبعات مماثلة غير مكلفة أو بأشكال تقرأ على

الحاسوب وتُوزع مجانا. وينبغي نشر المعلومات الواردة في هذه المنشورات المطبوعة أيضا من خلال شبكة المعلومات السكانية وموقع الشعبة على الشبكة العالمية؛

(ب) منشورات يمكن أن تكون ذات أهمية تجارية، وهذه ينبغي تمويلها وإصدارها والإعلان عنها وبيعها لزيادة حصيلة المبيعات إلى أقصى حد ممكن مع تقديم معلومات على الإنترنت على نحو يصون مصالح الأمم المتحدة التجارية في تلك المنشورات. وبالنسبة لهذه المنشورات، ينبغي تنظيم حملات إعلانات عنها ولقاءات بمناسبة إصدار الكتب وغير ذلك من أشكال الدعاية؛

(ج) منشورات ليست للبيع، وهذه ينبغي أن توزع مجانا في طبعة غير مكلفة وتوضع على شبكة المعلومات السكانية ومواقع الشعبة على الشبكة العالمية.

توصية لجنة البرنامج والتنسيق الإضافية ذات الصلة

التوصية (و)

ينبغي لشعبة السكان أن تحسن عملها في مجال نشر المعلومات بطريق الإنترنت حتى لا تكون المنشورات المبيعة المصدر الوحيد للمعلومات.

٢٩ - تعاونت الشعبة بشكل وثيق مع قسم المبيعات والتسويق التابع لإدارة شؤون الإعلام من أجل ترويج منشوراتها وتسويقها بواسطة البيانات الصحافية والإعلانات المطبوعة وبعث رسائل خاصة وحملات الترويج، ومن خلال حضور المؤتمرات المهنية ومعارض الكتب، وعن طريق موقع إدارة شؤون الإعلام على الإنترنت. وتكثفت جهود هذه الإدارة في هذا المجال كما يدل على ذلك بعث نشرات متخصصة بالبريد كل سنة تتضمن معلومات عن منشورات الأمم المتحدة عن السكان والديمغرافيا الصادرة مؤخرا. لكن وبالرغم من هذه الجهود، حدث انخفاض طفيف في معدل منشورات شعبة السكان المبيعة على مدى السنوات الثلاث الماضية (من ٣٩٠ نسخة في عام ٢٠٠١ إلى ٣٢٠ نسخة في عام ٢٠٠٣). ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى قيام الشعبة عادة بنشر النص الكامل للعديد من منشوراتها الموجهة للبيع في موقعها على الإنترنت، بما فيها أهم العناوين المرجح أن تكون ذات رواج تجاري كبير (انظر الفقرة ٣٠ أدناه). ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا أن الشعبة تبيع البعض من منشوراتها المدرجة قوائمها في موقعها على الإنترنت مباشرة ودون اتصال بموقع إدارة شؤون الإعلام على الإنترنت لتجهيز الطلبات.

٣٠ - وأوضحت الشعبة أنها استجابة للتوصية ٣، وأيضا بسبب التأخير الحاصل في عملية تحرير منشوراتها وطباعتها، درجت على عادة نشر منشوراتها برمتها أو نشر موجزها في

موقع شعبة السكان على الإنترنت. ويشير التحليل الذي قامت به الشعبة لسجلات حاسوب الخدمة الرئيسي التي تدون زيارات موقع شبكة المعلومات السكانية على الإنترنت إلى أن عدد زيارات الصفحات ناهز ٥٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٢.

٣١ - والجدير بالذكر أن أحد الإنجازات المتوقعة من الشعبة في ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كان هو تحسين حصول الحكومات والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، في الوقت المناسب، على نتائج البحوث التي تعدها الأمم المتحدة في ميدان السكان والتنمية، بما في ذلك عن طريق الإنترنت، ويقاس ذلك بمؤشرات منها على سبيل المثال تواتر استعمال نتائج البحوث في ميدان السكان والتنمية، كما تدل على ذلك الإشارات التي توردها الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية.

٣٢ - وبالنظر إلى ما تقدم، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى القول إن التوصيتين ٣ (أ) و ٣ (ج) وتوصية اللجنة الإضافية (و) نُفذت بشكل مرض. ونُفذت التوصية ٣ (ب) بصورة جزئية. ولئن كان المكتب يقر باهتمام الشعبة بإتاحة منشوراتها الجديدة على الإنترنت من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن منها ولتجاوز التأخير الحاصل في طباعتها، فهو يعتقد بأنه ينبغي للشعبة أن تعمل بشكل أوثق مع إدارة شؤون الإعلام لتيسير بيع منشوراتها من خلال الارتباط بموقع الإدارة على الإنترنت لتجهيز الطلبات.

التوصية ٤

مستقبل شبكة المعلومات السكانية

(أ) نظرا لقيمة شبكة المعلومات السكانية ووحدة التنسيق لشبكة المعلومات السكانية العالمية، ينبغي لشعبة السكان أن تقوم، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالبحث بنشاط عن أموال من الميزانية العادية ومن المصادر الخارجة عن الميزانية لكفالة استمرار الأنشطة الراهنة لشبكة المعلومات السكانية؛

(ب) القرارات التي تمس وضع برنامج عمل شبكة المعلومات السكانية ونطاقه واتجاهه مستقبلا وعلاقته ببرنامج عمل الشعبة ينبغي أن توجه إلى اللجنة الاستشارية التنسيقية لشبكة المعلومات السكانية، التي تضم ممثلين عن المانحين الرئيسيين واللجان الإقليمية؛

(ج) ينبغي وضع المعلومات السكانية الموفرة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على موقع شبكة المعلومات السكانية على الإنترنت بأسرع ما يمكن.

توصية لجنة البرنامج والتنسيق الإضافية ذات الصلة

التوصية (هـ)

ينبغي لشعبة السكان أن تحسن عملها في مجال تنسيق الجهود لرعاية موقعي الإنترنت (موقع شبكة المعلومات السكانية وموقع الشعبة) منعا لأي ازدواجية.

٣٣ - أجرت الشعبة منذ تقييم عام ٢٠٠١[٦] عددا من التغييرات في شبكة المعلومات السكانية. ففي أثناء عام ٢٠٠١، أُعيد تصميم موقع هذه الشبكة على الإنترنت، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ليكون من الأيسر على المستعملين التنقل بين مختلف صفحاته وأُدخل عليه محرك بحث لمساعدة المستعملين في العثور على الوصلات والملفات ذات الصلة داخل نظام شبكة المعلومات السكانية. غير أن دعم الصندوق لهذا النشاط توقف في عام ٢٠٠٢، وفي غياب مصدر تمويل بديل، أُلغي منصب منسق الشبكة. وقالت الشعبة إنه بسبب عدم وجود وظيفة من الفئة الفنية للقيام بالأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات السكانية، فإن تطوير الشبكة وتحديثها في المستقبل سيكون محدودا. ولئن كانت غالبية المجيبين على الدراسة الاستقصائية قالت إن موقع الشبكة مفيد، فقد كان رأي أقلية أن فائدته كصورة للشبكة قد تضاءلت. وقيل إن السبب أنه قد ترتب على إلغاء منصب المنسق، إعادة تصميم الشبكة في صورة موقع على الإنترنت وأن القيمة المضافة لوجود منسق والتفاعل المستمر بين المركز والعقيدات لم يعد لهما وجود.

٣٤ - وبخصوص ضرورة مناقشة مستقبل شبكة المعلومات السكانية في اللجنة الاستشارية/التنسيقية للشبكة (التوصية ٤ (ب))، وبما أن اللجنة الاستشارية للشبكة، التي كانت تُتخذ مركزا محوريا للربط الشبكي بين مستعملي الشبكة والمساهمين فيها بالمعلومات لم تعد تجتمع، يجب النظر باهتمام مستقبلا في الحاجة إلى الربط الشبكي لمستعملي المعلومات الديمغرافية.

٣٥ - وفي شأن توصية اللجنة الإضافية (هـ)، ومفادها ضرورة التنسيق بين موقع الشعبة على الإنترنت وشبكة المعلومات السكانية منعا لأي ازدواجية، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التنسيق موجود لأن الشعبة تدير كلا الموقعين. ولئن كان موقع الشعبة يقدم معلومات ذات صلة بمنشورات الأبحاث الصادرة مؤخرا عن شعبة السكان ويتضمن وثائق لجنة السكان والتنمية، فإن شبكة المعلومات السكانية منظَّمة لإتاحة وصلات تربط بإدارات الأمم المتحدة الأخرى وباللجان الإقليمية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المعنية بقضايا السكان. ولئن كان المكتب قد لاحظ وجود تداخل إلى حد ما بين الموقعين،

فإن الشعبة تعمل على ضمان تكاملهما وتفادي أية ازدواجية في المهام أو الملاك فيما يتعلق بصون الموقعين.

٣٦ - وفي شأن التوصية ٤ (ج) ومفادها ضرورة وضع المعلومات الموفرة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على موقع شبكة المعلومات السكانية، أكد استعراض المكتب لموقع هذه اللجنة على الإنترنت أن هذه التوصية قد نُفذت بشكل كاف.

٣٧ - ويرى المكتب أن التوصية ٤ (ج) وتوصية اللجنة الإضافية (هـ) نُفذتا بشكل كاف، بينما نُفذت التوصية ٤ (أ) بصورة جزئية. وبخصوص التوصية ٤ (ب)، وبما أن اللجنة الاستشارية للشبكة لم تعد تجتمع، يجب على الشعبة أن تنظر مستقبلا في الحاجة إلى الربط الشبكي لمستعملي المعلومات الديمغرافية.

جيم - أنشطة اللجان الإقليمية

التوصية ٧

تقييم عملية إعادة التشكيل في اللجان الإقليمية

ينبغي أن يتضمن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لبرنامج السكان تقييما لعملية إعادة تشكيل الأنشطة السكانية في اللجان الإقليمية.

٣٨ - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية حصيلة عملية إعادة تشكيل الأنشطة السكانية في اللجان الإقليمية التي نُفذت خلال السنوات العشر الماضية. وشمل ذلك الأنشطة السكانية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٢٠٠٣)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (٢٠٠٢)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٩٩٨).

٣٩ - ونتيجة لعملية إعادة تشكيل جرت في عام ٢٠٠٣، وعقب استعراض قامت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لبرنامج عملها، أُدمجت قضايا السكان في البرنامج الفرعي المتعلق بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية الناشئة، الذي يُنفذه قسم السكان والتكامل الاجتماعي. وكان من بين الإنجازات المتوقعة زيادة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية الناشئة بحيث يتسنى تعميمها في خطط الحكومات وسياساتها. وقد ركزت أنشطة هذا القسم على موضوع السكان والإعاقة والشيخوخة. وما زالت هذه الأنشطة تشمل الدعوة، ورصد الاتجاهات الديمغرافية، ونشر المعلومات السكانية، والمساعدة التقنية. ونتيجة لعملية إعادة التشكيل هذه، فقد القسم إحدى وظيفتي الفئة الفنية اللتين كانتا مخصصتين للأعمال السكانية. ويتولى أصحاب الوظائف الأربع الأخرى طائفة واسعة من

القضايا من بينها الاتجاهات الديمغرافية والسكان والتكامل الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٤ بتمويل وظيفتين من الرتبة المحلية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة. ولئن كان من السابق لأوانه تقييم أثر عملية إعادة التشكيل التي أُجريت مؤخرا لأنشطة السكان في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، فإن فقد وظيفة واحدة كانت في ما مضى مخصصة لقضايا السكان سيكون له فيما يبدو أثر فوري على مستوى الخدمات الاستشارية المقدمة وأنشطة المعلومات السكانية.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٢، وتماشيا مع عملية إعادة تشكيل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تحوَّل ''قسم السكان'' إلى ''فريق السكان والتنمية''، مع زيادة التركيز على علاقات الترابط بين السكان والتنمية، والسياسات السكانية في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض نتائج تنفيذ برنامج عمل المؤتمر بعد مرور خمس سنوات على انعقاده[٧]. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية الأدلة التالية على هذا التكامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي: نُظمت حلقة عمل بشأن الطرائق والتطبيقات المتعلقة بتكامل قضايا السياسات العامة السكانية، بما في ذلك إدماج الصحة الإنجابية في خطط التنمية، وصدور العدد الأول من منشور متكرر، هو تقرير السكان والتنمية الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وتناول العدد الأول من هذا المنشور شدة شح المياه في المنطقة وأثره على عيش الناس والتحديات التي تواجهها البلدان العربية في تلبية احتياجات سكانها المتزايدة أعدادهم. وفي الوقت ذاته، لاحظ المكتب أن إدماج أنشطة السكان في البرنامج الفرعي المتعلق بالسياسة الاجتماعية المتكاملة كان له أثر سلبي من حيث عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية لموظفي ''فريق السكان والتنمية''، الذي انخفض ملاكه من ثلاثة موظفين إلى موظف واحد، وأثَّر سلبا في قدرة الوحدة على تقديم أي مساهمة يعتد بها في مجال البحوث السكانية. وأعرب صندوق الأمم المتحدة للسكان عن القلق من أن انخفاض عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية يمكن أن يؤثر في قدرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على اجتذاب أموال الصندوق مستقبلا، وأثار هذه المسألة مع الإدارة العليا للجنة. وقد عالجت الإدارة العليا للجنة هذا الأمر عن طريق تخصيص وظيفتين إضافيتين من الفئة الفنية لتعزيز الأنشطة المرتبطة بالسكان كجزء من البرنامج الفرعي المتعلق بالسياسة الاجتماعية المتكاملة.

٤١ - وبإجراء عملية إعادة التشكيل في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ١٩٩٦، أُلغيت شعبة السكان وأُدمجت الأنشطة السكانية في ''شعبة التنمية المستدامة'' الجديدة. ويتجسد أهم مثال على إدماج الأنشطة السكانية للجنة الاقتصادية لأفريقيا مع القضايا الإنمائية الأخرى في جهود شعبة التنمية المستدامة المبذولة من خلال التدريب وأنشطة الدعوة، لزيادة

استخدام نموذج المحاكاة 'السكان والبيئة والتنمية والزراعة' من قبل بلدان المنطقة. ويبيِّن هذا النموذج الأثر المتوسط والطويل الأجل للسياسات الوطنية البديلة على حالة الأمن الغذائي للسكان. ونظمت شعبة التنمية المستدامة حلقات تدريبية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج في مجالات الأمن الغذائي المترابطة. وحضر حلقات العمل هذه مشاركون من عشرة بلدان أفريقية. وكشف استقصاء أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عشرة بلدان عام ٢٠٠٣ أن حلقات التدريب هذه ساهمت في التوعية بالقضايا الجوهرية وأن السياسات الفعلية المعمول بها في ثمانية من هذه البلدان العشرة يبدو أنها تأثرت بنموذج 'السكان والبيئة والتنمية والزراعة'. كما لاحظ المكتب أن ميزانية الشعبة المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بينت أنه حدث تحوُّل في التركيز باتجاه استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور عشر سنوات على انعقاده وزيادة الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة له، وذلك بالأساس من خلال المساهمات الثنائية. ولاحظ المكتب أن الإنجازات المتوقعة المشار إليها أعلاه تحققت بالرغم من ارتفاع معدل دوران الموظفين، وذلك بسبب انتقال موظفي شعبة التنمية المستدامة إلى العمل في مراكز عمل أخرى.

٤٢ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه لعملية إعادة التشكيل التي جرت في اللجان الإقليمية المذكورة أعلاه أنه كان لها أثر إيجابي وآخر سلبي. فكان من بين النتائج الإيجابية أن اللجان الإقليمية ساعدت الدول الأعضاء على إدماج العوامل السكانية في خططها الإنمائية. وفي أحد الأمثلة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، كان ثمة دليل على أن هذه المساعدة زادت من وعي الحكومات بمدى الترابط بين المجال السكاني وأوجه التنمية الأخرى. وتمثلت نتيجة إيجابية أخرى في وجود تركيز أكبر الآن على برامج العمل التي انبثقت عن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما من الناحية السلبية، فقد تضاءل الاهتمام بجمع البيانات وتحليلها. ويُعزى هذا التحول في الاهتمام في جزء كبير منه إلى التغير الحاصل في أولويات هيئات إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها (انظر الفقرة ٤٨ أدناه)، وتفضيل الحكومات تمويل الأنشطة التي تلفت الأنظار، كالمؤتمرات السكانية الإقليمية التي عادة ما تستضيفها الحكومات مانحة الأموال، على البحوث الأساسية في مجال السكان. وكان من بين الأسباب الأخرى وراء تدني أعمال البحث والتحليل لاتجاهات السكان والاتجاهات الديمغرافية انخفاض مقدار الموارد المخصص من الميزانية العادية للتوظيف في أعقاب عمليات إعادة التشكيل.

٤٣ - وأُشير مع القلق إلى هذا الانخفاض الحاصل في أنشطة جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمجال السكان وبحثها وتحليلها خلال المنتدى السكاني الأوروبي لعام ٢٠٠٤ الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر رئيس

المنتدى في موجز المداولات، أن وضع سياسات سكانية مستدامة ورصدها وتقييمها يستوجب وجود أساس معرفي متين، بما في ذلك البحوث المتعددة التخصصات والإحصاءات الاعتيادية، وأن ثمة ما يحتم على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الموجودة في المنطقة أن تقدم الدعم المالي اللازم للمضي قدما في تنفيذ خطة الأبحاث السكانية.

التوصية ٨

زيادة تبادل الخبرات

ينبغي زيادة تبادل الخبرات بين موظفي اللجان الإقليمية الذين يعالجون المسائل السكانية. وفي حين توجد بعض المعلومات عن مواقع اللجان الإقليمية على الشبكة العالمية فإنه يمكن تحديد مواعيد نشر البيانات العملية المتعلقة بالمنتجات المختلفة (مثل مجموعة برامجيات استعادة البيانات للمناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ونموذج محاكاة ''السكان والبيئة والتنمية والزراعة'' في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤشرات تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية) حتى تتزامن مع الدورة السنوية للجنة السكان والتنمية.

٤٤ - وأفادت عدة لجان إقليمية بأن تبادل الخبرات بين موظفي اللجان الإقليمية وشعبة السكان في المقر قد تم بدرجة مرضية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، شارك موظفو المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدرجة أكبر في الاجتماعات التقنية التي نظمتها شعبة السكان في المقر، وقدمت الشعبة إسهامات موضوعية في الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي نظمها المركز الديمغرافي. وأسفرت تلك المشاركة عن تبادل المنهجيات في مجال التقديرات والإسقاطات السكانية.

٤٥ - وأشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إسهام شعبة التنمية المستدامة في حلقة العمل التي عقدت في المقر عام ٢٠٠١ حول احتمالات انخفاض مستوى الخصوبة، وإلى مشاركة شعبة السكان وإسهامها في الاجتماع الرابع للجنة متابعة تنفيذ إعلان داكار/نغور بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة (١٩٩٢)، المعقود في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٠٢. كما تقدم شعبة التنمية المستدامة تقريرا شفويا عن أنشطتها، ويشمل تطوير نموذج تفاعلات ''السكان والبيئة والتنمية والزراعة'' لدى انعقاد كل دورة سنوية للجنة السكان والتنمية. وتوجد معلومات بشأن النموذج على موقع شعبة السكان الخاصة بأفريقيا على الشبكة العالمية (وهو موقع كان قد وضع في البداية بعنوان شبكة المعلومات السكانية -

أفريقيا، وقد جرى تنقيحه بصورة موسعة ليصبح أيسر في الاستعمال ويكون بمثابة مدخل شامل في مجال قضايا السكان).

٤٦ - وذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أنها توجد حاليا في المرحلة النهائية لإتمام نظام للمعلومات المتعلقة بالسياسات السكانية، مما سيساعد في رصد تنفيذ السياسات السكانية في المنطقة في ضوء المقاصد والأهداف التي وضعتها المؤتمرات الدولية التي عقدت في غضون التسعينات وإعلان الأمم المتحدة للألفية. وسوف ينشر هذا النظام بعد اكتماله عن طريق شبكة المعلومات السكانية على الإنترنت. كما كانت اللجنة ممثلة في المنتدى الأوروبي للسكان الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مستهل عام ٢٠٠٤. وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ممثلتين في المؤتمرين اللذين عقدتهما هاتان اللجنتان في إطار متابعة نتائج الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة.

٤٧ - واستنادا إلى ما سبق، يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التوصية ٨ قد نفذت بشكل كاف.

التوصية ١٠

التماس تمويل من خارج الميزانية للأنشطة السكانية للجان الإقليمية

نظرا للتراجع العام في تمويل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ينبغي للجان الإقليمية أن تلتمس بنشاط أموالا للبحوث وبناء القدرات في ميدان السكان.

٤٨ - ووفقا للأولويات التي أعربت عنها هيئة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال دعم الأنشطة التنفيذية المرتبطة ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قدمت الشعب الإقليمية للصندوق الدعم إلى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في سياق الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر. وقد شمل هذا الدعم استعراضات وتحليلات إقليمية لنتائج الدراسة الاستطلاعية الميدانية التي تهدف إلى تعرف التقدم الذي أحرزته البلدان في تنفيذ مختلف الالتزامات الواردة في برنامج عمل المؤتمر والإجراءات الرئيسية، فضلا عن الصعوبات والقيود التي واجهتها تلك البلدان. ومن جهة أخرى، حصل تراجع في الدعم المقدم لأنشطة اللجان الإقليمية الأخرى المتعلقة بوضع المعايير وإجراء التحليلات المتصلة بالسكان.

٤٩ - وذكرت جل اللجان الإقليمية أنها تمكنت من تأمين أموال خارجة عن الميزانية من مصادر مختلفة، بما فيها الحكومات والمؤسسات ومعاهد الأبحاث والمنظمات غير الحكومية.

٥٠ - وذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ظل يسعى جاهدا من أجل إيجاد مانحين محتملين. وقد أسفرت تلك الجهود عن زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية للأنشطة السكانية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، فبلغ مجموعها ٠٠٠ ١١٥ ٢ من دولارات الولايات المتحدة. وقد قدمت الحكومات نصف هذا المبلغ، وقدمت النصف الآخر المنظمات المتعددة الأطراف وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والجامعات والمؤسسات.

٥١ - وتعززت موارد الميزانية العادية لوحدة الأنشطة السكانية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بوظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢ في عام ٢٠٠٢، بهدف تقوية عملها في مجال التحليل السكاني. وأفادت الوحدة بأنها حصلت على مليون دولار ونيف من الحكومات والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ لدعم المؤتمرات والأبحاث الرئيسية. وبالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث الأخرى، سعت الوحدة عدة مرات إلى الحصول على بعض الأموال التي يخصصها الاتحاد الأوروبي للأبحاث، ولكن بدون جدوى. على أن الوحدة توقعت أن يؤثر انخفاض موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٤ تأثيرا سلبيا على أنشطتها البحثية والتحليلية. وأشارت إلى أنها لن تتمكن من توفير التوجيهات والاضطلاع بدور القيادة في مجال جمع البيانات وتحليلها، أو من تعزيز الحوار المتعلق بالسياسات بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن القضايا الناشئة، ما لم تحصل على موارد إضافية من الميزانية العادية أو من خارج الميزانية.

٥٢ - وذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أنها استطاعت، بفضل الجهود النشيطة التي اضطلعت بها في مجال حشد الموارد، أن تؤمن أموالا من الحكومة اليابانية لتكملة أموال صندوق السكان لتنظيم مؤتمر السكان الخامس لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٢، وهو المؤتمر الذي درس أوجه العلاقة بين السكان والفقر، واستعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما عين الشواغل الجديدة. وحشدت اللجنة أموالا من حكومة جمهورية كوريا لتنفيذ مشروع للتعاون التقني لتحسين جمع البيانات المتصلة ببرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتحليلها ونشرها. وبذلت جهود أخرى لحشد الموارد لدى المانحين الثنائيين الآخرين للاضطلاع بأنشطة بناء القدرة في مجال شيخوخة السكان.

٥٣ - والتمست اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أموالا إضافية من صندوق السكان للعام ٢٠٠٤، فضلا عن التبرعات من بلدانها الأعضاء ومنظمات القطاع الخاص

دعما لأنشطتها في مجال علم الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك الأبحاث السكانية.

٥٤ - وحصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أموال من الدول الأعضاء وصندوق السكان للأنشطة التنفيذية المتعلقة برصد عملية تنفيذ إعلان داكار/نغور لعام ١٩٩٢، فضلا عن المؤتمر الوزاري الإقليمي الذي سيعقد بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بداكار في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥٥ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التوصية ٨ قد نفذت، ما دامت اللجان الإقليمية كلها قد اتخذت خطوات لجمع الأموال من خارج الميزانية.

دال - الاستعراض الحكومي الدولي

التوصية ١١

استعراض لجنة السكان والتنمية

ينبغي تقديم هذا التقرير ونتائج وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأنه إلى اللجنة في اجتماعها في ٢٠٠٢، مع مراعاة أن اللجنة ستقوم في اجتماعها في ٢٠٠٤ باستعراض وتقييم عملها وعمل الأمانة.

٥٦ - قدم تقرير لجنة البرنامج والتنسيق بشأن التقييم إلى مكتب لجنة السكان والتنمية في اجتماعه المعقود فيما بين الدورات في عام ٢٠٠١ وإلى اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٢. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التوصية ١١ نفذت بشكل كاف.

ثالثا - استنتاجات

٥٧ - يقود الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى استنتاج يدل على إحراز تقدم ملموس في تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تقييم برنامج السكان. وأسفرت الجهود التي بذلت على مدى السنوات الثلاث الأخيرة من أجل تعزيز برنامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الفرعي المتعلق بالسكان ومنتجاته، عن نتائج طيبة. وقد بذلت شعبة السكان التي تنفذ البرنامج الفرعي جهودا من أجل توضيح المنهجية والافتراضات التي تستند إليها إسقاطاتها، واعتمدت الممارسة التي تقضي بتخصيص حيز لمناقشة الإجراءات والأساليب التقنية التي تتبعها الشعبة ضمن جميع تقاريرها ومنشوراتها. وبذلت جهودا مزيدة لدراسة أوجه العلاقة بين السكان وجوانب

التنمية الأخرى، مثل البيئة والتعليم. وقامت الشعبة، بالتعاون مع الشعب الأخرى في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مكاتب ووكالات منظومة الأمم المتحدة، باستحداث نهج متعددة التخصصات لاستكشاف أوجه العلاقة تلك. واستطاعت الشعبة أن تحصل على الدعم الخارجي الإضافي الذي التمسته للاضطلاع بأبحاثها. وقادت شعبة الإحصاءات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الجهد المبذول لتحسين استخدام البيانات القطرية الموثوقة، وقدمت الدعم للجهود الوطنية لإعمال وصيانة النظم الأساسية للسجل المدني والإحصاءات الحيوية من خلال المنشورات والتدريب وعقد اجتماعات أفرقة الخبراء. وأسهم هذا بدوره في زيادة موثوقية البيانات الديمغرافية القطرية التي تستعملها شعبة السكان في إعداد التقديرات والإسقاطات.

٥٨ - وما انفكت شعبة السكان تؤكد على النشر المجاني للمعلومات عبر الإنترنت، وذلك بعرض موجزات منشوراتها أو نصوصها الكاملة في موقعها على الشبكة العالمية. ورغم أن هذه الممارسة مكنت من التغلب على مشاكل التأخر في الطباعة، فإنها قد تكون أيضا قد أثرت سلبا على مبيعات منشورات الشعبة. ولذلك ينبغي للشعبة أن تعمل بشكل أوثق مع إدارة شؤون الإعلام لتيسير بيع منشوراتها. وأدخلت تحسينات على تصميم موقع شبكة المعلومات السكانية على الإنترنت واستعماله. ويستنتج مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه بالرغم من استمرار جدوى موقع شبكة المعلومات السكانية على الشبكة العالمية، فإن قيمتها كشبكة قد تراجعت بسبب إلغاء وظيفة المنسق وركود نشاط اللجنة الاستشارية التابعة لها. ورغم أن المكتب لاحظ بعض التداخل بين موقعي الشعبة والشبكة على الإنترنت، فقد لاحظ أيضا أنه لا يوجد ثمة أي ازدواجية في مهام صيانة الموقعين ولا في ملاك الموظفين المكلفين تلك المهام، وأن الشعبة قد عملت من أجل تحقيق التكامل بينهما.

٥٩ - وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراض الأفرقة و/أو الوحدات المعنية بالسكان في اللجان الإقليمية التي خضعت لإعادة الهيكلة منذ عام ١٩٩٤ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). وكانت الغاية من توحيد أنشطة السكان في برامج فرعية أوسع نطاقا للمسائل الاجتماعية والإنمائية داخل تلك اللجان الإقليمية هي التوصل إلى إدماج البعد السكاني ضمن التخطيط الإنمائي والسياسات الاجتماعية للحكومات، بصورة أفضل. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تقدما قد أحرز صوب تحقيق هذا الهدف وأن هذه الجهود أسفرت، في إحدى المناطق، عن توعية الحكومات بشأن أوجه العلاقة بين السكان والبيئة والأمن الغذائي. كما أحرز تقدم في

زيادة مستوى التبادل بين اللجان الإقليمية وبينها وبين برنامج السكان في شأن أساليب وإجراءات العمل بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكانت ثمة أمثلة عديدة على الاشتراك في المؤتمرات والأفرقة العاملة المعنية بالقضايا الناشئة. وتواصل اللجان الإقليمية بدعم من صندوق السكان التركيز على تقديم المساعدة إلى البلدان في مجال جمع البيانات المتعلقة بتنفيذ أهداف العمل التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود عام ١٩٩٤ في القاهرة. على أنه قد حصل في الوقت ذاته تراجع في التأكيد على الأبحاث الأساسية وجمع البيانات السكانية في المناطق. ونجحت عدة لجان إقليمية في الحصول على تبرعات من الحكومات ومؤسسات الأبحاث لتنظيم المؤتمرات وإجراء الأبحاث. ومع ذلك، ثمة ثغرة واضحة بين الاحتياجات الإقليمية ومستوى التبرعات الواردة، ولا سيما لدعم الأبحاث الديمغرافية الأساسية.

٦٠ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن شعبة السكان يمكن أن تضطلع بدور مفيد في التعاون مع وحدات السكان المعنية بالأبحاث في اللجان الإقليمية، وذلك بالنظر لتجربتها وخبرتها في هذا الميدان. وفي ظروف يزداد فيها الوعي بأهمية البعد السكاني في تحليل قضايا الشيخوخة، والهجرة الدولية، وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يغدو من المهم بصورة متزايدة للدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص أن توفر الدعم المالي لجدول أعمال الأمم المتحدة في مجال الأبحاث المتعلقة بالسكان. والشعبة تحتل موقعا يؤهلها لنشر الوعي بهذه القضية لفائدة البرنامج المركزي والأنشطة السكانية الإقليمية على السواء.

(توقيع) ديليب **ناير**
وكيل الأمين العام
لخدمات الرقابة الداخلية

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/56/16)، الفقرة ٣٧٥.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 03.XIII.4.

(٣) السكان والتعليم والتنمية: التقرير المختصر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 03.XIII.11).

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 01.XIII.15.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 01.XIII.17.

(٦) E/AC.51/2001/3.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.XIII.18)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.